التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات

The French intervention in Mali: a study of dimensions and outcomes

جبارة زهير *
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2–الجزائر
zahir.djebara@univ-setif2.dz

بن عمر عادل
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2–الجزائر
o.beaomor@ univ-setif2.dz

تاريخ الارسال:2022/02/23 تاريخ القبول:2022/05/19 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية حصيلة التدخل الفرنسي في مالي ابتداء من جانفي 2013 إلى غاية جويلية 2021. تكمن أهمية المقال في شرح أسباب النزاع في مالي، والاستراتيجية الفرنسية المتبعة من أجل حل الأزمة المالية، وتقديم حلول موضوعية لها، بالرغم من الخسائر التي تكبدتها قواتها، إلا أنها لا يمكنها الانسحاب، نتيجة ارتباط مصالحها بمصادر تأمين الطاقة. إذ أن حصيلة التدخل الفرنسي في مالي لم تحقق الأهداف المسطرة نتيجة الكلفة الباهظة لعملية التدخل، ورفض القوى الدولية والإقليمية تقديم الدعم المادي واللوجستيكي اللازم، نتيجة لهذا غيرت فرنسا من استراتيجية التدخل في مالي وركزت على الانسحاب التدريجي وتعويض قواتها بالقوات الأوروبية والافريقية. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة العلاقة التاريخية التي تربط فرنسا بإفريقيا وبدولة مالي، والمنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل ووصف وتفسير الوقائع والأحداث أثناء وبعد التدخل الفرنسي، وتم التركيز على منهج دراسة حالة، وهي حصيلة التدخل الفرنسي في مالي.

كلمات مفتاحية: التدخل الفرنسي. الأزمة المالية. الاستراتيجية الفرنسية. التهديدات الإرهابية.

Abstract : This paper deals with the outcomes of the French intervention in Mali from January 2013 to July 2021. The article focuses on the explanation of the causes of the conflicts in Mali .and the French strategy to solve the Mali crisis and to provide objective solutions to it. Despite the losses incurred by its forces, it cannot withdraw, as its interests are linked to energy security sources. Consequently ،the operation did not achieved the goals set due to high costs ،and the refusal of the international and regional powers to provide the necessary assistance. As a result, France changed the strategy through focusing on gradual withdrawal and compensation of its forces. The current study relies on the historical approach about the historical relationship that links France with Africa including Mali. Furthermore ،the study relies on analytical approach to describe and explain the facts and events during and after the French intervention. Emphasis was placed on the case study approach, which is the outcome of the French intervention in Mali.

Keywords: French intervention. Mali crisis. French strategy. Terrorist threats.

* المؤلف المرسل: مخبر دراسات وبحوث حول المجازر الاستعمارية

مقدمة:

تحولت الاستراتيجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة، من الاستراتيجية الدفاعية إلى الاستراتيجية الهجومية وذلك بالاعتماد على السياسات التدخلية في القارة الإفريقية التي تعتبر معقل نفوذها، فبعد أن شعرت بالخطر على مصالحها خاصة بعد التوغل الأمريكي والصيني الاقتصادي في القارة الذي لم تستطع الشركات الفرنسية مجابهة هذا التنافس، سعت إلى تغيير تكتيكي على استراتيجيتها بالاعتماد على التدخلات العسكرية المباشرة، بعدما كانت تعتمد على ربط هذه الدول بالاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والسياسية . تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية مليء بهذه التدخلات أهمها التدخل الفرنسي في رواندا سنة 1994أدى إلى مجزرة تاريخية، ثم التدخل الفرنسي في كوت ديفوار لإزاحة الرئيس "لوران باغبو" « Laurent Gbagbo »في أفريل2011، ثم التدخل الفرنسي في ليبيا سنة2011باسم حماية حقوق الإنسان، وآخرها التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013،الذي هو الموضوع الذي يهمنا بعد الأزمة الأمنية التي عرفتها مالي نتيجة سقوط نظام القذافي، عملت فرنسا على تدويل القضية المالية، مما أدى بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 2085 يسمح لفرنسا بالتدخل العسكري .

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز دور التدخل الفرنسي في حل الأزمة المالية، وحصيلة التدخل الفرنسي في حزام أو قوس الأزمات[1] التي دامت أكثر من ثماني سنوات خاصة مع ارتفاع الأصوات التي تطالب بالخروج الفرنسي من مالي سواء داخل فرنسا أو من داخل الدولة المالية أو حتى من دول الجوار، كما تتجلى أهمية الدراسة في العلاقة التاريخية التي تربط فرنسا بالدول الإفريقية وبدولة مالي بالتحديد نتيجة الاستراتيجية المتبعة التي ركزت في بدايتها على الاستراتيجية الدفاعية، ونتيجة منافستها من قبل الدول الكبرى الصين والولايات المتحدة الأمريكية غيرت فرنسا من استراتيجيتها إلى الهجوم من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، خاصة وأن حقيقة التدخل الفرنسي هو المحافظة على المصالح الفرنسية وليس دعم الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

وتهدف الدراسة إلى كشف العلاقة التي تربط فرنسا بمستعمراتها القديمة وكذلك الاستراتيجية المتبعة من طرف فرنسا من أجل الحفاظ على مصالحها في القارة خاصة بعد أن شعرت بتراجع نفوذها في القارة لصالح الدول الغربية والشرقية (الصين و الولايات المتحدة الأمريكية).

كما تهدف الدراسة إلى الاطلاع على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عدم الاستقرار، والأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها مالي ودول الساحل نتيجة سياسة التدخلات التي تنتهجها فرنسا من أجل فرض حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا من خلال دعم أنظمة موالية لها ومحاربة كل نظام يهدد مصالحها.

تم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل تحليل العلاقات التاريخية التي تربط فرنسا بدولة مالي، كما تم استعمال المنهج الوصفي الذي يركز على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة استنادا إلى الوضع الحالي من خلال جمع المعطيات والبيانات، و من أجل تحليل الظاهرة موضوع الدراسة وهي ظاهرة التدخل بصفة عامة، وظاهرة التدخل الفرنسي في مالي بصفة خاصة، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج دراسة حالة والذي يهتم

بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها بهدف الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، فدراسة حصيلة التدخل الفرنسي في مالي ينطبق عليه منهج دراسة حالة باعتبار أن التدخل الفرنسي في مالي حالة من حالات التي تدخلت فيها فرنسا في إفريقيا، وهذا من خلال كشف الأسباب الحقيقية التي أدت بفرنسا إلى التدخل في مالي ثم تداعيات التدخل من أجل إسقاطها على مختلف دول المنطقة التي تدخلت فيها فرنسا .[2]

وتتمثل إشكالية الدراسة: ماهي حصيلة التدخل الفرنسي في مالي بعد مرور أكثر من ثماني سنوات؟ ويتفرع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-ماهو مفهوم التدخل؟

2-ماهي دوافع وأهداف وأبعاد التدخل الفرنسي في مالي؟

3-ماهي مخرجات التدخل الفرنسي في مالي؟

3- ماهي سيناريوهات التواجد الفرنسي في مالي؟

ولتحليل الموضوع اعتمدنا على الفرضية الرئيسية التالية: كلما شعرت فرنسا بالتهديد ضد مصالحها في منطقة الساحل(دولة مالي)، كلما لجأت للتدخل لحمايتها.

وسوف يتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: إطار مفاهيمي:

1-مفهوم التدخل.

2-المفهوم اللغوي والاصطلاحي لظاهرة التدخل.

3-خصائص عملية التدخل.

ثانيا: الأزمة المالية والتدخل الفرنسي

1- طبيعة الأزمة المالية.

2- دوافع وأهداف التدخل الفرنسي في مالي.

3- أبعاد التدخل الفرنسي في مالي.

ثالثا-مخرجات وتداعيات التدخل الفرنسي في مالي.

1-على مستوى الداخل المالي.

2-على دول الجوار. (دول الساحل والدول المغاربية)

رابعا-سيناريوهات التواجد الفرنسي في مالي

1-سيناريو الانسحاب.

2-سيناريو الاستمرار.

أولا : إطار مفاهيمي

1. مفهوم التدخل: يعتبر التدخل كظاهرة سياسية عرفتها العلاقات الدولية منذ القديم، واتخذت عدة أشكال وأبعاد، وسوف يتم التركيز في هذا الموضوع على المفهوم اللغوي والاصطلاحي لظاهرة التدخل.

2.1.المفهوم اللغوي للتدخل: فهي كلمة مشتقة من اللاتينية «International» والتي تعني حسب "Epstein" التموضع بين شيئين «interposition» .

2.2.التعريف الاصطلاحي: سوف نركز على التعريف السياسي للتدخل حسب "هانس مورغينتاو": بأنه منذ عهد اليونان القديم إلى يومنا هذا تجد بعض الدول متعة في التدخل في شؤون دول أخرى غصبا عنها لتحقيق مصالحها الخاصة "، وهي نفس الفكرة التي أشار إليها "اوبنهايم" « Oppenheim»: "بأن التدخل سلوك ديكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين"، فتعريف "بنهايم" يستبعد أن يكون الإمتناع عن الاعتراف الديبلوماسي بحكومة ماو الاحتجاج على فعل خاطىء، أو قطع العلاقات الديبلوماسية...تدخلا خارجيا، فلا يمكن اعتبار السلوك تدخلا إلا إذا كان عنصر الاكراه فيه بارزا.

كما ذكر "جيمس روزنو" « James Rosnow»حيث قال: "إن السعي لتغيير البنيات السياسية التداخلية للدولة المستهدفة قد يكون إما: بتغيير الوضع داخل الدولة، وإما بالحفاظ على الوضع القائم. كما اعتبرت محكمة العدل الدولية: "أن عنصر الإكراه هو أساس تعريف التدخل المحظور، خاصة إذا تم استعمال القوة."

التدخل ظاهرة سياسية في ظل النظام الدولي الذي يمتاز بالفوضى، كما هو أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. غير أن حصر التركيز على عامل الإكراه في تعريف "التدخل"، يفتح المجال أمام آلياته الأخرى مثل: الدعاية الإعلامية التي قد تكون لها تأثير أكبر من الإكراه، فقد تقوم دولة بتحريك جمعيات عرقية موالية لها في دولة أخرى عن طريق استعمال أدوات الإعلام والدعاية. فأنصار هذا التعريف يتفقون حول فكرة أن التدخل الإنساني هو سلوك غير قانوني تقوم به دولة ضد دولة أخرى مما يهدد السلم والأمن الدوليين. أما الفقيه "ماريو بيتاتي"« "Mario Bittati» فهو الآخر يعتبر من الفقهاء المعاصرين الذين تبنوا فكرة التدخل الإنساني بمفهومه الواسع، بمعنى التدخل لأغراض إنسانية الذي يتم دون اللجوء إلى القوة، وإنما يمتد إلى إمكانيات اللجوء إلى الوسائل الديبلوماسية بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

أما الاستاذ "طلعت الغنيمي" يعرف "ظاهرة التدخل" بأنها: تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الابقاء على الأمور الراهنة، أو تغييرها، ومثل هذا التدخل يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدول المعنية.

3.2.التعريف الإجرائي: التدخل لأغراض إنسانية هو السلوك الذي تقوم به الدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى دون الأخذ بإذنها، تهدف من خلاله بتغيير الوضع القائم فيها. عادة بدعم الجماعات الانفصالية أو الحفاظ عليه بدعم الحكومة القائمة سعيا لتحقيق مصالحها، وقد يأخذ شكل التدخل الصفة المباشرة أو الغير

مباشر، وغالبا ما يؤدي على إثارة النزاعات الداخلية أو المساهمة في تصعيدها واستمرارها وهذا ما حدث في التدخل الفرنسي في مالي سنة2013.

3. خصائص التدخل: من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج خصائص ظاهرة التدخل:

- ✓ أن الأصل في التدخل الخارجي أنه سلوك غير قانوني يهدد الاستقرار والأمن الدولي.
- ✓ أنه يتضمن عنصر الإكراه، حيث يتم دون رضى الدولة المستهدفة.
- ✓ أنه سلوك موجه أساسا نحو الشؤون الداخلية لدولة معترف بها.[3]

ثانيا: التدخل الفرنسي في مالي

يعتبر التدخل ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية، إلا أنها انتشرت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة لإفرازات العولمة، وهي سياسة انتهجتها الدول الاستعمارية بما فيها فرنسا من أجل الحفاظ على مصالحها، وهذا ما حدث في التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة2013.

1.طبيعة الأزمة المالية:

1.1.الجذور التاريخية للأزمة المالية: بدأ الاهتمام الأوروبي بمنطقة الساحل وبدولة مالي تحديدا ابتداء من القرن15 ميلادي عن طريق الكشوفات الجغرافية والتبشير الديني، ثم تطور بعد ذلك إلى تجارة العبيد.

أما علاقة الدولة الفرنسية بمالي فتعود إلى سنة 1431حين وصل الفرنسيون إلى مصب نهر السنغال، وبعد اتفاقية برلين سنة 1884 لتقسيم القارة الإفريقية كانت منطقة الساحل برمتها من نصيب فرنسا فسعت إلى تقسيم هذه المنطقة، ووضع حدود مصطنعة حسب مصالحها الاقتصادية أدت إلى تشتيت عرقي وثقافي لشعوب هذه المنطقة، مما أثر سلبا فيما بعد من أجل قيام دولة قومية في هذه المناطق بعد زوال الاستعمار، كما ركزت فرنسا استراتيجيتها بالمنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تبنت دستور جديد عام 1946تضمن مواد خاصة بتجميع مختلف أقاليم الصحراء الإفريقية في وحدة إدارية، وقام بإعداد هذا المشروع رجل الاستخبارات الفرنسية "صفوات بواتيه" « Safwat Poitiers» وهو مشروع سياسي، اقتصادي، عسكري، فبعد موافقة البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ظهرت بوادر الاهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي كإطار يضم الأقاليم التالية :

-الأقاليم الصحراوية للجزائر.

-مناطق من إفريقية الاستوائية.

-مناطق من إفريقية الغربية الفرنسية.

الشكل 01: خريطة التدخل الفرنسي في مالي والحركات المتمردة.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201321480481439 42.html يوم 2021/09/30

2.1.الأزمة المالية: تعود الأزمة السياسية في مالي إلى عقود طويلة تميزت بنزاع مسلح خاضته الحركة الأزوادية المعروفة باسم "الطوارق " ضد الحكومة المركزية في باماكو، وهذا يعود إلى الخلفية السياسية الإثنية وصل سقف مطالبها إلى الذروة عند مطالبتها بالانفصال وتشكيل دولة في إقليم الشمال، وفي عام 2012 تحول الصراع جذريا بدخول جماعات إسلامية متطرفة وصعدت من هجوماتها ضد الدولة المركزية بالسيطرة الكاملة على إقليم الشمال، والزحف نحو الجنوب باتجاه العاصمة، مما فرض على الحكومة المالية طلب التدخل والمساعدة من فرنسا ومنظمة غرب إفريقيا (الإكواس)[4] ،ومع التدخل الفرنسي تحولت مالي إلى ساحة للحرب والصراع بين الجماعات الارهابية والاثنية وقوى دولية واقليمية، مما شكل تهديد على منطقة الساحل وغرب افريقيا بأكملها وتتسم الأزمة المالية بسمتين رئيسيتين هما:

1-عدم الاستقرار السياسي والأمني وانتشار حركات التمرد في الشمال.

2-في الجنوب أين توجد الحكومة المركزية فتميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة في ظل سلسلة من الانقلابات العسكرية بدء بانقلاب 2012إلى غاية انقلاب 18 أوت 2020ثم انقلاب 20ماي 2021.[5]

3-التقسيم المجتمعي (الاثني) نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، فمنذ استقلال دولة مالي سنة 1960 ظلت دولة مالي منقسمة إلى جزئيين شمال وجنوب، فالشمال يعاني التهميش والتخلف نتيجة انتشار الجفاف والأوبئة، بينما الجنوب ظروف التنمية فيه أحسن من الشمال.[6]

يتكون المجتمع المالي من عدة إثنيات منها الطوارق والعرب المتمركزين في الشمال و الأفارقة المتمركزين في الجنوب نتيجة التقسيم الفرنسي لها وفق مصالحها وليس وفق التجانس الاجتماعي الموجودة فيه وكانت مالي تسمى بالسودان الفرنسي، وهي في اتحاد مع السنغال قبل أن تنفصل عن السنغال وتستقل سنة 1960.[7]

بدأت الحركات المتمردة في مالي منذ استقلالها سنة 1960، إلا أنها اشتدت في الفترة الممتدة بين عام 1990 و2009 أين عرفت مالي أكبر عدد من محاولات التمرد وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب، مما ولد شعور بالتمييز لدى سكان الشمال خاصة أنهما من إثنيتين مختلفتين، وهذا نتيجة فشل السياسات التنموية المتبعة في الإقليم ،عكس الجنوب الذي يبدو أحسن حال من الشمال.
- المكونات الإثنية للمجتمع المالي وسيطرة اثنية واحدة على مقاليد الحكم حيث تمثل الاثنية الإفريقية المنتمية إلى قبيلة البومبارا% 37من السكان ومجموعة الفولا17%و الفولتية 12%والسونغاي 6% و الطوارق 10%مما عزز مشاعر الكراهية والتفرقة بين أفراد المجتمع المالي خاصة الطوارق الذين أحسوا بالتمييز وسيطرة قبيلة "البومبارا" على الدولة.
- فشل الدولة المالية في تحقيق التجانس الاجتماعي وخلق هوية موحدة وهي الانتماء إلى الدولة المالية والغاء الفروقات الاجتماعية بفرض عدالة في توزيع التنمية والمناصب العليا[8].

عرف الإقليم الشمالي لدولة مالي الذي تقطنه الإثنية الترقية المعروفة بالطوارق عدة محاولات للتمرد خاصة في [9]العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وبداية العشرية الأولى من القرن الحالي وانتهت بعقد اتفاقيات سلام بين الحركات المتمردة والحكومة المالية، وكانت آخرها سنة2009 برعاية الجزائر التي سجلت استقرار نسبي . [10]إلا أن بعد الثورات العربية وتغير الظروف الدولية والإقليمية، وظهور ترتيبات جديدة في المنطقة اندلع تمرد جديد أكثر حدة وأكثر قوة من سابقيه نتيجة ظهور حركات جهادية فيه وإرهابية واستفادتها من مخزون السلاح الليبي بعد سقوط القذافي، بالإضافة إلى عودة المقاتلين الطوارق إلى بلدهم مما أكسب هذه المجموعات المتمردة خبرة قتالية عالية وتنظيم محكم تفوق قدرات الجيش المالي. مما سمح لها بالسيطرة على شمال مالي والتوجه نحو الجنوب من أجل السيطرة على العاصمة باماكو. في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الحكومة المركزية طلبت المساعدة من فرنسا من أجل التدخل العسكري لمنع سقوط الدولة المالية في أيدي الجماعات الإرهابية، وبناء على الطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة المالية لفرنسا بالتدخل عملت فرنسا على تدويل القضية المالية، وطلبت الدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم اللوجستيكي والمالي ومساندة الحكومة المالية، وهذا ما كلل بالنجاح عندما [11]حصلت فرنسا على قرارين من مجلس الأمن هما القرارين: 2085/2071 الأول يسمح بنشر قوات من منظمة غرب إفريقيا(الإكواس) صدر في 12أكتوبر2012، والثاني الخاص بالتدخل الفرنسي في مالي من أجل محاربة الإرهاب، ووقف زحف الحركات المتمردة صدر في 20ديسمبر2012.

الشكل 02:خريطة الموقع الاستراتيجي لدولة مالي وحدودها.

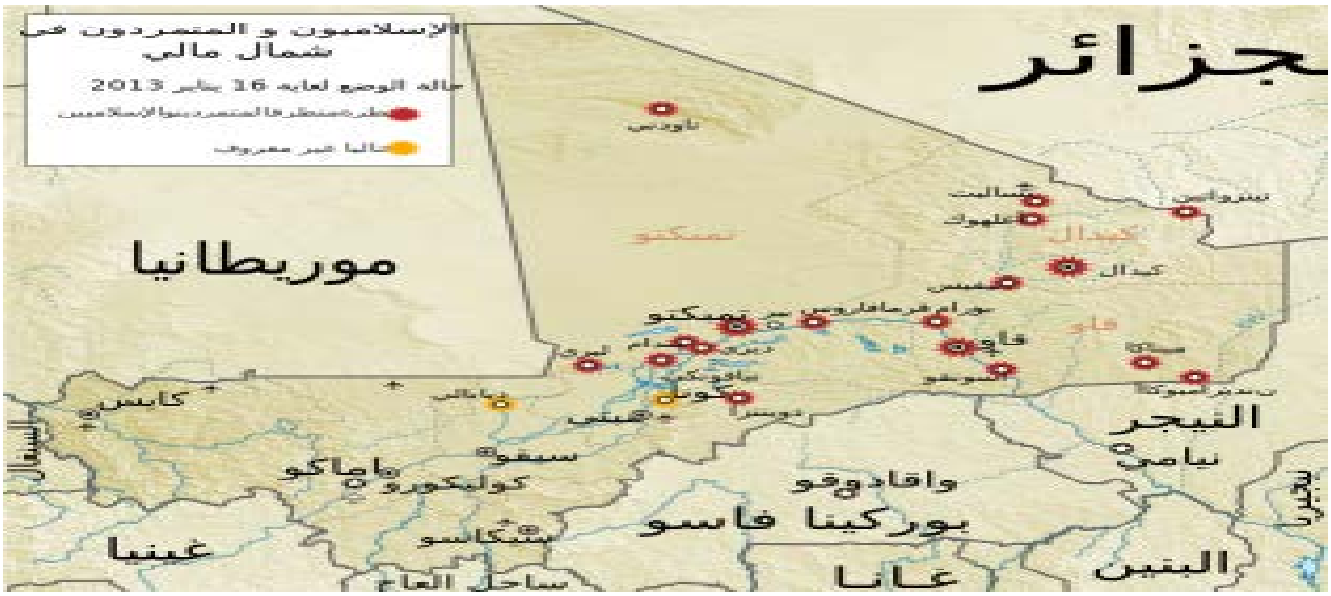

المصدر:https://ar.globalvoices.org/2013/01/24/28314/ **Global voices**/ يوم 2021/09/30

2. **دوافع التدخل الفرنسي في مالي:** بالرغم من أن التدخلات الفرنسية في إفريقيا كثيرة حيث بلغت من 1960إلى يومنا هذا أكثر من خميس (50) تدخلا عسكريا، إلا أن دوافع التدخل تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الإقليمية والدولية لعملية التدخل. [12]

1.2.**دوافع التدخل الفرنسي في مالي:** يمكن تحديدها بالدوافع المباشرة والغير المباشرة، والدوافع الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

أ-**الدوافع المباشرة:** تستعمل فرنسا دائما في تدخلاتها الإفريقية ذريعة حماية رعاياها، أو تحرير الرهائن، أو محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين الذين لهم مشاكل مع الأنظمة الاستبدادية، وهذا ما استعملته فرنسا في تدخلها في ليبيا سنة2011بذريعة حماية المدنيين وإنقاذ الشعب الليبي من نظام القذافي، ونفس الأمر استعملته في تدخلها في مالي بذريعة التصدي للمتمردين وإنقاذ وحدة الدولة المالية وهذا من أجل تبرير سياستها التدخلية، وأهم دوافع المباشرة للتدخل الفرنسي هي كما يلي: [13]

ونظرا للأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها فرنسا سعت من أجل تصدير هذه الأزمة إلى الخارج بتدخلها العسكري في مالي من أجل جلب المساعدات، وتحريك اقتصادها عن طريق زيادة مبيعات السلاح وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب ،وهي من سمات النظام الرأسمالي، كما تستثمر فرنسا في هذه التدخلات في الحصول على الدعم من الحلفاء والأصدقاء.

بعد إحكام السيطرة من طرف المجموعات المتمردة على شمال مالي وإعلان حالة الطوارئ من طرف الحكومة المركزية ،وتقديم طلب رسمي لفرنسا بالتدخل فإن الدافع الرئيسي للتدخل الفرنسي في مالي يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة وليس احتلال أو تعدي على السيادة كما تصفه الحركات الانفصالية.[14]بالاعتماد على المواقف الرسمية المصرح بها سواء من طرف فرنسا أو مالي فإن

التدخل الفرنسي في مالي له مبرراته القانونية والسياسية (قرار مجلس الأمن 2085، في20ديسمبر2012) بطلب من الرئيس "ديبونكوندا طراوري"Dibonkunda Tarawr " لتحقيق الأهداف التالية:

– استرجاع الاستقرار في منطقة شمال مالي.

–إبعاد التطرف الديني ومحاربة الإرهاب.

–القضاء على الجريمة المنظمة.[15]

–ترقية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وحسب تصريح رئيس الحكومة الفرنسية: إن التدخل الفرنسي في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

–إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

–الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها.[16]

–التحضير لنشر قوة التدخل الافريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن 2071 الصادر بتاريخ 12 أكتوبر2020 الخاص بنشر3000جندي من منظمة (الإكواس).

كما أن التدخل الفرنسي في مالي يقع ضمن الحرب على الإرهاب الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2011، وهذا هو المبرر الذي قدمته فرنسا للمجتمع الدولي من أجل شن حرب على الجماعات الإرهابية التي كانت في شمال مالي، خاصة بعد تهديم الآثار الحضارية لدولة مالي في تومبكتو.[17]

ب–الدوافع الغير مباشرة: تسعى فرنسا عبر تدخلها العسكري في مالي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال السيطرة على الثروات الموجودة في الإقليم الشمالي لدولة مالي الذي محل النزاع.

–التحكم في مصير هذه الدول الذي كانت مرتبطة معها باتفاقيات عسكرية واقتصادية وسياسية ،ولكن في الفترة الأخيرة ظهرت ترتيبات دولية وإقليمية لا تخدم الاستراتيجية الفرنسية في القارة السمراء خاصة التوغل الصيني ،الروسي، الأمريكي، جعل فرنسا تقوم بتدخلات عسكرية مباشرة كرسائل مباشرة للقوى المنافسة على أنها الدولة الوحيدة المتحكمة في قضايا هذه الدول.

–تواطؤ رؤساء الدول الإفريقية مع القوى الغربية من أجل الحفاظ على مناصبهم في السلطة، لذا يلجؤون إلى الاستنجاد بالدول الاستعمارية من أجل حل خلافاتهم الداخلية، وهذا ما حدث مع الرئيس المالي الذي طلب مباشرة التدخل الفرنسي بحجة حماية الدولة من الإسلاميين، وحتى مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي الذي وافق على التدخل الفرنسي ومنظمة غرب إفريقيا المعروفة ب"الإكواس" كلها تحالفت مع فرنسا من أجل التدخل في مالي وتكريس الاستعمار في القارة الإفريقية.

– رغم الخطاب الجديد الذي استعمله الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" « François Hollande »"خلال زيارته للسنغال أن سياسية –فرنسا افريقية –انتهت ويجب أن تقوم العلاقات الإفريقية الفرنسية على أساس مبدأ

الاحترام والتكافؤ في فرص العلاقات، والندية في طرح المبادرات والمشاريع الاقتصادية، إلا أن التدخل الفرنسي الأخير في مالي يسير عكس هذا الخطاب وهو تكريس للسياسة الفرنسية الاستعمارية.[18]

ج-**الدوافع الاقتصادية:** من الأسباب الرئيسية التي جعلت فرنسا تقوم بالتدخل في مالي هو السبب [19]الاقتصادي فمالي بحكم أنها ذات مساحة شاسعة ضمن دول الساحل وتقع في وسط هذه الدول ولها ثروات طبيعية فهي ثالث دولة منتجة للذهب في إفريقيا بعد غانا وجنوب إفريقيا بإنتاج يقدر ب49 طن مكعب حسب إحصائيات 2008، ثم اكتشف البترول واليورانيوم من طرف شركة إيطاليا عام 2010 ،لذا تسعى فرنسا إلى التحكم في استغلال هذه الثروات وغلق الطريق أمام الدول المنافسة لها مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس" « Laurent Fabius » في 14 جانفي2013: « »لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وإفريقيا على المحك، لذا كان علينا التحرك بسرعة » .

كما تعتمد فرنسا على 75% من انتاج الكهرباء على الطاقة النووية التي تستخرج من المادة اليورانيوم، وتستغل فرنسا هذه المادة في النيجر عن طريق شركة 'أريفا' التي تأسست سنة 2001 ،وتم اكتشاف مخزون هائل من هذه المادة في مالي. بالإضافة إلى توفر مالي على الألماس والأحجار الكريمة، كما تتوفر على احتياط 2مليون طن من الحديد، وحجم كبير من احتياط البوكسيت الذي يقدر ب1.5مليون طن، كما تتوفر على احتياطات أخرى من النحاس والرخام وحجر الملح والرصاص بشمال مالي .[20] كما تعتبر مالي ممرا استراتيجيا لعبور ونقل الغاز من الساحل الإفريقي إلى أوربا مرورا بالجزائر.

د-**الدوافع الأمنية** :تزايد النشاط الإرهابي في المنطقة نظرا لشساعة المساحة وضعف النظام الأمني في هذه الدول التي لم تستطع مراقبة حدودها، مما استغلته الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة من أجل شن هجمات على مصالح الدول الغربية ودول الجوار. خاصة بعد الثورات العربية وانهيار نظام القذافي وعودة المقاتلين مما أجج الوضع الداخلي في مالي، وظهر تمرد في الشمال استطاع تهديد حتى الدولة المالية مما سارع بانقلاب عسكري داخل مالي، وفي ظل هذه التهديدات سارعت فرنسا إلى التدخل في مالي ونشر ما يقارب600جندي موزعين بين دول الساحل كلها بين مالي والنيجر وتشاد وكوت ديفوار، من أجل التحكم في التهديدات الجديدة وفرض الأمن ووقف زحف حركات التمرد إلى العاصمة باماكو، وهذا بهدف الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة.

كما عملت فرنسا إلى تقديم مساعدات عسكرية وفنية لهذه الدول وإجراء مناورات عسكرية بهدف تحسين قدراتها العسكرية لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة.[21]

هـ-**الدوافع الاستراتيجية:** بعد نهاية الحرب الباردة أدركت الولايات المتحدة أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لمصالحها الاقتصادية، خاصة بعد تراجع أداء حلفائها التقليديين -فرنسا -لصالح قوى منافسة لها، فأقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على التوغل في القارة عن طريق مبادرات ومشاريع اقتصادية وعن طريق الشركات النفطية ،ومشاريع عسكرية "أفريكوم"« africom » مما أزعج فرنسا من خلال إدراكها بأن مصالحها مهددة في

هذه الدول. خاصة من طرف الصين وروسيا المنافسين التقليديين لها في القارة، جعلها تنتهج استراتيجية هجومية بالتدخل العسكري المباشر من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة، ومن أجل إعادة نشر لشركاتها الاقتصادية في المنطقة بعد أن فشلت في التنافس مع الشركات الأمريكية والصينية، فقامت فرنسا باستغلال التمرد في شمال مالي وطلب الرئيس المالي المساعدة الفرنسية عملت فرنسا على تدويل القضية بسرعة ووافق مجلس الأمن على التدخل بقرار 2085 الذي سمح لفرنسا بالتدخل العسكري بمباركة العديد من الدول الإفريقية.[22] إن التدخل الفرنسي كما يقول "ألكسندر ميزاييف" « Alexandre Mizaev »وآخرين :"هو إعادة استعمار القارة الإفريقية"[23].

تملك فرنسا مجموعة من المصالح الاقتصادية في مالي وفي الدول المجاورة سواء في غرب أو شمال إفريقيا، ومن أهمها مناجم اليورانيوم في النيجر والتي محل تهديدات من طرف المسلحين بالإضافة إلى مصالح أخرى من النفط والغاز في نيجيريا والجزائر وليبيا وموريتانيا وكوت ديفوار والسنغال...

من بين التهديدات الاستراتيجية أيضا في حالة سيطرة الحركات الاسلامية ،وحركة الأزواد المسلحة على شمال مالي يهدد مباشرة دول الجوار بما فيها الجزائر والنيجر وموريتانيا، بإنشاء كيان أزوادي التي تناضل من أجله التيارات الترقية مما يهدد مصالح فرنسا في هذه الدول، كما يقوي شوكة التنظيمات الارهابية في غرب إفريقيا الذي يهدد النفوذ الفرنسي في المنطقة، وبالتالي تبادر فرنسا بقطع رؤوس هذه الحركات في مالي قبل امتدادها إلى دول أخرى.

تحاول فرنسا من خلال هذه العملية العسكرية في مالي من أجل استعادة دورها الحيوي في إفريقيا بصفة عامة، وفي منطقة الساحل بصفة خاصة بعد تقلص نفوذها في القارة لصالح قوى غربية وشرقية (الأمريكية والصينية) وهذا ما حفزها للتدخل في ليبيا ثم مالي.

كما يمثل تهديد هذه الجماعات الإرهابية تهديد مباشر لأمن فرنسا و أوربا من خلال نقل عملها المسلح إلى داخل الأراضي الفرنسية والأوربية فسعت الدول الأوربية بقيادة فرنسا إلى القضاء على هذه الجماعات في معقلها من أجل خدمة أمنها القومي.[24]

3. أبعاد التدخل الفرنسي في مالي:

بالاعتماد على المقاربة الواقعية وباستعمال العامل الاقتصادي أو الجغرافيا الاقتصادية في تحليل الخلفيات والأهداف الخفية للأزمة في دولة مالي ومنطقة الساحل تؤكد على الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها دولة مالي دون غيرها من الدول من خلال الموقع الاستراتيجي للمنطقة، بالإضافة لغناها بالثروات الطبيعية. كما أن من الأهداف الغير معلنة للتدخل الفرنسي في مالي هو حماية لمصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، خاصة بعد توجه الكثير من الدول الفرنكوفونية « francophone » إلى الولايات المتحدة الأمريكية في برامجها التعليمية، وتوجهت نحو الصين في المشاريع الاقتصادية وروسيا في التسلح ،مما شعرت فرنسا بالتهديد ضد مصالحها باعتبارها منطقة نفوذها، لذا جاءت الأزمة المالية كفرصة مواتية لفرنسا لاسترجاع نفوذها في هذه المنطقة، وتوجيه رسالة لمنافسيها بأن

منطقة الساحل هي منطقة استراتيجية وحيوية بالنسبة لفرنسا. لم يكن الهدف من التدخل الفرنسي هو تحرير شمال مالي من سيطرة الفصائل الجهادية، وإنما كشفت الأجهزة الأمنية الفرنسية عن مخطط إرهابي أعدته التنظيمات الإرهابية لضرب المدن الفرنسية وعليه قامت الرئاسة الفرنسية بتعجيل عملية التدخل العسكري في مالي[25]. وفي الأخير يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للتدخل الفرنسي في مالي وهي:

1- البعد السياسي: بحكم العلاقة الاستعمارية التي تربط فرنسا بدول الساحل بصفة عامة وبدولة مالي بصفة خاصة لم تكن فرنسا غائبة عن المشهد السياسي في مالي وفي منطقة غرب إفريقيا ككل، فكانت فرنسا تلعب دور رئيسي في دعم أنظمة سياسية، ودعم معارضيها أحيانا أخرى، وتنظر فرنسا إلى منطقة غرب إفريقيا ودولة مالي كمنطقة نفوذ جيو سياسية تمارس التأثير فيها ،من خلال العلاقات التي تربطها مع الأنظمة السياسية الموجودة فيها، بما فيها النظام السياسي في مالي وهذا من خلال عقد اتفاقيات سياسية وأمنية، أو التعامل مع حركات سياسية محددة، وقامت بصياغة سياسة فرنسا-إفريقيا المعروفة باسم -françafrique-[26] فالتدخل الفرنسي في مالي ليس هو التدخل الأول لفرنسا في افريقيا، فمنذ عام 1960إلى يومنا هذا قامت فرنسا بالتدخل لما يزيد عن 50 تدخلا في نزاعات إفريقية وأزمات سياسية داخلية في مستعمراتها السابقة، فكانت تتدخل أحيانا لفائدة أنظمة سلطوية أو استبدادية، وأحيانا أخرى لصالح تحولات ديمقراطية، ومرات أخرى لدعم طرف ضد طرف آخر، وهذا وفق ما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وبمسوغات متغيرة.

2-البعد الاقتصادي: تمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل كبعد رئيسي من أبعاد التدخل الفرنسي في مالي على الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في دولة مالي نتيجة محدودية استثماراتها في هذه الدولة، إلا أن دولة مالي قطعة أساسية في رقعة استراتيجية بالنسبة لفرنسا، ولذا فإن تهديد استقرارها يهدد المصالح الفرنسية الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل النيجر، بوركينافاسو، السنغال، كوت ديفوار، الجزائر،[27] يمثل الساحل أهم الانشغالات الأمنية الفرنسية التي أرادت فرنسا أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، والتصدي لأي عدوان مماثل يمس دول الساحل التشاد، والنيجر وحتى دول غرب إفريقيا التي لها مصالح اقتصادية كبيرة فيها .[28]

3-البعد الاستراتيجي :يهدف التدخل الفرنسي في مالي ضمن استراتيجية هجومية اتبعتها فرنسا بعد أحداث11سبتمبر في إفريقيا من أجل الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة ،خاصة بعد السياسة التدخلية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن (2000-2008) التي سعت إلى السيطرة على النفط الإفريقي، وعلى الممرات البحرية التي تنقل الطاقة (قناة السويس، خليج عدن ،رأس الرجاء الصالح)، واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل: منها المساعدات الاقتصادية والعسكرية وإقامة قواعد عسكرية، مما فرض على فرنسا إعادة توجيه استراتيجيتها من **الدفاعية** إلى **الهجومية** من أجل وقف الزحف الأمريكي والصيني والروسي، فالصين أصبحت الشريك التجاري الأول لإفريقيا بقيمة 300مليار دولار حسب احصائيات 2015، مما جعل التدخل الفرنسي في مالي كفرصة لاسترجاع هيمنتها على القارة، وتوجيه أنظار الدول

المنافسة لها. وإذا تفحصنا عملية التدخل الفرنسي في مالي نجد فرنسا اعتمدت على 03 ثلاث استراتيجيات رئيسية وهي:

1-العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية، وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان.

2-استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة وتوجيهها.

3 - الاستراتيجية العسكرية والأمنية من خلال ربط هذه الدول الإفريقية باتفاقيات أمنية وعسكرية وإنشاء قواعد عسكرية والتي تتطور إلى تدخل عسكري مباشر إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ما يثير الاهتمام في التدخل الفرنسي في مالي أنه لم يلق ممانعة لا داخل المجتمع الفرنسي ولا في الخارج متمثلا في المجتمع الدولي والدول الاقليمية.[29]

ثالثا: مخرجات التدخل الفرنسي في مالي

أفرزت عملية التدخل العسكري الفرنسي على مالي نتائج عكسية خالفت كل التوقعات خاصة في الأوساط السياسية الفرنسية والدولية والإقليمية، بما فيهم الرئيس السابق "فرانسوا هولاند" فكانت تداعياتها وخيمة سواء على داخل الدولة المالية أو على مستوى دول الجوار، أو حتى داخل الأوساط الرسمية و السياسية الفرنسية بالرغم من بعض النجاحات الظرفية التي حققتها عملية التدخل التي تباهى بها الاعلام الفرنسي لفترة قصيرة حتى انكشفت عواقب التدخل الفرنسي ويمكن تحليلها كالتالي:

1.على المستوى الداخلي: يمكن تقسيم تداعيات التدخل الفرنسي على مالي إلى نتائج سياسية وعسكرية.

أ-**النتائج السياسية:** من النتائج السياسية الإيجابية حسب الخبراء والمحللين خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على كامل التراب الوطني المالي. كما سهلت عملية التدخل الفرنسي فتح الحوار بين الأطراف المتنازعة داخل الحكومة المالية، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد المسلحة، من خلال الاتفاق الذي جرى في "واغادوغو" « Ouagadougouعاصمة بوركينا فاسو الذي ينص على إجراء حوار شامل.[30]

بعد أن جرت انتخابات في ظروف صعبة باعتراف الأمم المتحدة بذلك وألقت ترحيب ومباركة من طرف فرنسا، إلا أن هذا النجاح النسبي لم يدم طويلا حتى حدث انقلاب عسكري الذي أطاح بالعملية السياسية.

2. **النتائج العسكرية** :قامت فرنسا بعملية "سرفال" « serval» من أجل وضع حد لتقدم المجموعات المسلحة نحو "باماكو"« Bamako » التي كانت مهددة بالسقوط .كما قامت فرنسا بتحرير جميع مدن الشمال من سيطرة الحركات المسلحة، والجماعات الإرهابية من معاقلها في جبال "إفوغاسن " ،وجبال "تقرقرت" وحسب المعلومات الرسمية التي قدمتها فرنسا تم القضاء على 400مقاتل من الحركات المتمردة وتدمير 120سيارة مدرعة، واكتشاف 20طن من الذخيرة، كما تم تدمير معامل لصناع الأسلحة والمتفجرات،إلا أن عملية التصفية شملت العناصر الغير فاعلة. ولم يتم القضاء على القيادات الإرهابية مثل مختار بلمختار الذي روج له الإعلام الفرنسي بمقتله على يد القوات التشادية، إلا أنه ظهر لاحقا في تسجيل فديو إثر عملية "عين أمناس" الإرهابية،

والعناصر الرئيسية التي تم القضاء عليها هو عبد الحميد أبو زيد ومساعده الموريتاني محمد الأمين ولد الحسن الملقب بالشنقيطي.

رغم الترويج والدعاية اللذين قامت بهما فرنسا لإيهام المجتمع الدولي بنجاح عملية التدخل ،إلا أن الواقع الميداني يثبت العكس بالرغم من تحقيق بعض النتائج الجزئية الايجابية وذلك باستمرار نشاط الحركات المسلحة التي انتهجت أسلوب حرب العصابات من أجل طرد القوات الفرنسية ،وكسب مبررات من أجل كسب التأييد الداخلي وجلب مقاتلين جدد باسم محاربة الاستعمار.

التدخل الفرنسي أعطى مبرر وحافز إضافي من أجل استمرار هذه الجماعات، كما أن وضع مدينة كيدال مازالت تحت السيطرة الفعلية لحركة "تحرير الأزواد"« MNLA » ، مما يثير شكوك لدى السلطات المركزية المالية أن هنالك نية مبيتة من أجل دعم هذه الحركة من طرف فرنسا، وهذا بعد عقد صفقة بينهما على أن تقوم الحركة بتزويد فرنسا بالمعلومات والأشخاص المطلوبة لدى فرنسا، مقابل إعطاء حرية لهذه الحركة من أجل النشاط في الشمال، مما جعل الرئيس المالي يمتعض من تصرفات فرنسا وازدواجية المعايير.

2.على دول الجوار:

أ-على دول الساحل: من التداعيات التي أفرزتها عملية التدخل الفرنسي في مالي على دول الساحل هي:

-نجاح الجماعات الإرهابية والحركات المتمردة في استدراج القوات الفرنسية إلى داخل معاقلها من أجل بدأ حرب طويلة الأمد، التي لم تستطع فيها فرنسا تحقيق نصرا ،مما يفرض على هذه الجماعات بنقل هجماتها إلى دول الجوار من أجل مهاجمة المصالح الفرنسية في هذه الدول مثل: النيجر والجزائر وبوركينا فاسو.

-فرض أعباء ثقيلة على دول الجوار التي تعاني أصلا من أزمات مزمنة وفي مختلف المجالات التي لا يمكنها تحمل فاتورة الحرب، بالإضافة إلى أنها ستكون عرضة لهجمات محتملة للتيارات الجهادية التي تسعى إلى الانتقام من القوات الفرنسية ،والدول المؤيدة لها وبالفعل هددت هذه الجماعات باستهداف عواصم هذه الدول والتي تكتسي أهمية خاصة نظرا لتواجد الأقليات الترقية في هذه الدول.

ب- على الدول المغاربية: كانت من نتائج التدخل الفرنسي في مالي على الدول المغاربية تحول المنطقة كمصدر للتهديدات الأمنية المختلفة أهمها:

-يمثل هذا الفضاء منطقة رمادية تسهل فيها المعاملات الغير مشروعة كتجارة الأسلحة، والمحذرات والسيارات، والاتجار بالبشر ودفن المخلفات النووية.

-تكوين جماعات لنشر الأفكار المتشددة ودعم الإرهاب خاصة في ليبيا التي تحولت إلى ساحة لتدريب المقاتلين، وإرسالهم إلى دول الجوار من أجل القيام بعمليات إرهابية.

-ارتفاع معدل الهجرة غير الشرعية إذ تعتبر الدول المغاربية معبرا نحو أوربا.

-التواجد الإسرائيلي بقوة في إفريقيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي، وظهور موجة ثانية من التطبيع آخرها المغرب مما تشكل تهديد أمني واقتصادي للدول المغاربية ودول الساحل.

-زيادة التجاذب بين القوى العظمى من أجل السيطرة على ثروات هذه الدول مما يجعلها تحت الضغط.

–أدى التدخل العسكري الفرنسي إلى فرار العناصر الإرهابية إلى الدول المجاورة بما فيها المغرب والجزائر وقاموا بعمليات عسكرية (هجوم عين أمناس 2013)، وكذلك أفرز التدخل الفرنسي إلى ظهور حركات إرهابية جديدة مثل حركة المرابطون وهي: تضم عناصر من تونس وليبيا ومصر والجزائر من أجل خلق تنظيم دولي كبير تهاجم فيها مصالح الدول الغربية وكذا الأنظمة المتعاونة معها.[31]

بالرغم من المجهودات التي قامت بها كل من الجزائر والمغرب من أجل إنهاء الأزمة المالية، إلا أن ما يعاب على هذه المبادرات أنها لم تكن ضمن رؤية موحدة في إطار الاتحاد المغاربي، مما يعطي انطباع للمتتبعين للشأن المالي بأن الدول المغاربية لعبت دور سلبي في إدارة الملف المالي نتيجة التنافس بين الجزائر والمغرب، وكل طرف يحاول إقصاء الآخر، فالجزائر ترى أن المغرب ليس لها حدود مع دول الساحل وخاصة مالي وبالتالي لا يمكن لها أن تلعب أي دور في حل النزاع وتتهمها الجزائر بمحاولة تغذية النزاع الموجود بين الفصائل المالية ، والمغرب ترى أن الجزائر تريد أن تخرجها من الساحة الإفريقية ومنطقة الساحل بصفة خاصة مما اعتبرته تهديد لأمنها القومي. استطاعت الجزائر أن تطرح مبادرة لحل الأزمة المالية وتوجت باتفاقية تمنراست ضمت مختلف الفصائل المتنازعة في مالي، وكما استطاعت إنشاء تجمع دول الميدان يضم وزراء الدفاع لمنطقة الساحل، إلا أن هذا التكتل لم يفعّل وهذا بعد قيام المغرب بطرح مبادرات أخرى تهدف إلى إلغاء المبادرات الجزائرية بدعم فرنسي واضح وشاركت المغرب بالتدخل الفرنسي في مالي.

تعتبر الجزائر من أكثر الدول تأثرا بالتدخل الفرنسي على مالي نتيجة الجوار الجغرافي تمتد حدود الجزائر بدولة مالي طولها1376 وبالتالي فأمن مالي من أمن الجزائر، وهذا ما دعم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بالنسبة لدولة مالي والنيجر اللتان تعتبران الفناء الخلفي للأمن القومي الجزائري، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

- تعتمد الجزائر في أمنها الإقليمي على ضرورة تنمية منطقة الساحل، ودعم الحكومة المركزية وانتشارها في كامل [32]منطقة الساحل الذي سيشكل حل استقرار بالنسبة للجزائر، كما مثل التدخل الفرنسي في مالي مأزقا أمنيا بالنسبة للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، ولجأت الجزائر إلى استراتيجية حذرة « strategie de prudence" لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي، إذ دفعت ثمنا سريع في عملية احتجاز الرهائن في عملية "تيقنتورين"، كما تبلورت السياسة الجزائرية تجاه مالي بأنها سياسة مترددة، فقد رفضت الجزائر التدخل الخارجي خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، ولم تفعل قدرتها العسكرية بالرغم من امتلاكها لأقوى جيش في المنطقة لمواجهة التنظيمات الارهابية في شمال مالي خشية التورط في المستنقع المالي، وتركزت الاستراتيجية الجزائرية في مالي في اتباع سياسة "التوزان الهش" وهذا لتحقيق أمرين :
  - أن لا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري.
  - منع الحركات "الأزوادية" من تشكيل كيان مستقل يهدد الدولة الجزائرية.

➢تضاعف النزوح واللجوء إلى داخل وخارج مالي (هناك أكثر من 500ألف نازح مشتت بما فيهم 250ألف داخل مالي والباقي موزعين على دول الجوار (موريتانيا، الجزائر، النيجر)، في تقرير اللجنة الدولية

للصليب الأحمر فقد أكد التقرير عن نزوح ألاف المواطنين من المنطقة الشمالية إلى جنوب البلاد، وحسب المنظمة الدولية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هناك أكثر من 180ألف نازح.[33]

➢ من مخرجات التدخل الفرنسي على مالي أنه حدث في ظل وجود دول إقليمية هشة، مما يصعب من التحكم في تداعيات التدخل في غياب حكومة مركزية تتحكم في إفرازات الوضع الأمني من خلال انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية.

فكان على الدول المغاربية تنسيق جهودها من أجل حماية مصالحها وأمنها القومي وتقديم حلول سياسية ودبلوماسية بدل دعم التدخل الأجنبي الذي يهدد كل دول المنطقة بما فيها الدول المغاربية..[34]

➢ من تداعيات التدخل الفرنسي انتشار الفوضى في الدول المجاورة نتيجة التدخل الفرنسي في ليبيا وانتشار السلاح، بالإضافة للأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر، مما تسبب في ظهور تيارات راديكالية متشددة وجماعات انفصالية تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة، والتدخل الفرنسي أعطاها مبرر لكسب الرأي العام الداخلي والتعاطف الشعبي.

تربط الجزائر بمنطقة الساحل حدود شاسعة، وبمالي خاصة حدود تقدر ب1376كلم، مما تأثر مباشرة بأي أزمات تحدث فيها، بالإضافة للعلاقات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تربط الشعبيين المالي والجزائري وتاريخيا مالي قامت بدعم الجزائر أثناء كفاحها ضد المستعمر الفرنسي.

نتيجة القصف المكثف للقوات الفرنسية على معاقل الجماعات الإرهابية في شمال مالي لجأ بعضها إلى الحدود المجاورة للجزائر وليبيا مثل جبال "إفوغاسن" التي تقع بين الجزائر ومالي.[35]

رابعا: سيناريوهات التواجد الفرنسي في مالي: رغم رفض بعض الأطراف التدخل الفرنسي في مالي والذين اعتبروه شكلا من أشكال الاستعمار الجديد، إلا أنه يحمل صفة الشرعية بناء على تأييد المجتمع الدولي باستصداره لقرار التدخل من مجلس الأمن، وبطلب من الرئيس المالي، إلا أن غياب الائتلاف الدولي زاد من مخاطر التورط الفرنسي في المستقنع المالي بعد أن كانت متورطة في حرب أفغانستان مما اعتبره "ألان جوبي" « Alan Joby » (وزير الخارجية في عهد ساركوزي) : 'أن وجود القوات الفرنسية في الأراضي المالية ربما ليس أحسن شيء يمكن تصوره، متسائلا عن مخاطر التورط التي لا يجب التقليل من شأنه، ولتجنبها يتعين التحضير الفوري لنقل هذه المهمة للقوات الإفريقية ".مضيفا أن قوة إفريقية مدعومة دوليا هي وحدها القادرة على إحلال النظام في مالي، هذا التصريح يؤشر على أن هناك إجماع في أوساط اليمين وبعض أوساط اليسار على الحل العسكري الإفريقي.

1.**سيناريو الانسحاب**: تعترض القوات الفرنسية والقوات الافريقية صعوبات كبيرة في تحقيق نصر عسكري الذي وعد به "**فرانسوا هولاند** "وهذا بالرغم من تأكيد البعض التحضير الجيد من طرف فرنسا، ولكن العملية في مالي أبانت عن العديد من التحديات:

✓ بالرغم من طرد الجماعات المسلحة من المدن التي احتلتها في الشمال، إلا أنها كان رد هذه الجماعات عنيف من خلال عملية "تيقنتورين" في جنوب الجزائر واحتجاز 132 عاملا أجنبيا ينتمون إلى عشر

دول أوروبية، وبعد تدخل الجيش الجزائري أدى إلى مقتل 23 من الرهائن التي كلفت خسائر بشرية كبيرة مما يعطي بأن التدخل الفرنسي في مالي سبب خسائر بشرية كبيرة.[36]

✓ أظهرت العمليات العسكرية في مالي عن صعوبات إلحاق الهزيمة بالحركات الإسلامية نظرا للتدريب الجيد الذي استفادت منه الحركات المسلحة ،من خلال مشاركتها في حرب ليبيا بالنسبة لحركات الأزواد، أو على أيدي الخبراء العسكريين الأمريكيين بالنسبة للمسلحين المتمردين الذين كانوا في الجيش المالي.

✓ تعتبر هذه الحرب من أوجه الانتكاسة لتعهدات الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" بانتهاء عصر ما سمي "إفريقيا –فرنسا–التي تمثل الهيمنة الفرنسية على إفريقيا والتي أكد "هولاند" انتهاءها، وبعد ذلك أرسل جيشه للتدخل العسكري في مالي، استنزاف القوات الفرنسية بالاستفادة من تضاريس المكان وطبيعة الأرض التي تتميز بشساعة الصحراء ووجود جبال ذات مسالك وعرة.

استقطاب كل التيارات الجهادية التي ترغب حسبهم في محاربة الصليبين والاستعمار الجديد، مما يؤدي من احتمالات أفغنة شمال مالي وتهديد للأنظمة الموجودة في دول الجوار.

أعلن الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون" « Emmanuel Macron» في 10جوان 2017 عن وضع حد لعملية "برخان" « Barkhane»التي أطلقتها فرنسا في أوت 2014، كما طرح الرئيس الفرنسي مبادرة جديدة تقوم على تحالف دولي تضم دول المنطقة والأوروبيين والأمريكيين من أجل مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، وفي تصريح لوزير الدفاع الفرنسي "فلورنس باردي" « Florence Bardi» للإذاعة "فرانس أنفو"« France info » :" إن الالتزام الفرنسي في هذه العملية سيظل بارزا".[37]

كما أعلنت فرنسا عن خطة جديدة للوجود العسكري الفرنسي في مالي، وفي منطقة الساحل، حيث أكدت باريس عبر وزير خارجيتها "جان إيف لودريان" « Jean–Yves Le Drian» في 11جويلية 2021 أن هذه الخطة ستقوم على ركيزتين أساسيتين خلال الفترة المقبلة:

–التعاون مع جيوش دول المنطقة لمواجهة التنظيمات الإرهابية عبر القوات الأوروبية "تاكوبا" « tacopa».

– كما وجهت فرنسا رسالة إلى دول الساحل إلى تحمل مسؤوليتها، مما يدل على تراجع الدور الفرنسي في المنطقة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

أ–التكلفة الباهظة والخسائر البشرية: تشير الإحصائيات إلى أن تكلفة القوات الفرنسية في مالي والساحل حوالي 700مليوم أورو سنويا، مما يشكل عبئ ثقيل على الخزينة الفرنسية، مما دفع باريس إلى البحث عن الشركاء من أجل تقاسم أعباء الحرب المادية واللوجستية، أما الخسائر البشرية فقد خسرت فرنسا حوالي 57 جندي منذ بدأ العمليات العسكرية في مالي جانفي 2013.[38]

ب– المواجهة المنفردة: شعرت باريس أنها تحارب بمفردها في المستنقع المالي والساحل، خاصة مع تباطىء الدعم المالي واللوجيستي من قبل القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مما دفعها إلى تشكيل القوة الأوربية "تاكوبا" من أجل تعويض التواجد الفرنسي في المنطقة والتخفيف من أعباء الحرب.

ج-تصاعد التنافس الأوروبي على منطقة الساحل: بحيث تتحرك موسكو بشكل واسع في منطقة الساحل على الصعيدين السياسي والأمني سعيا منها من أجل زيادة نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ الفرنسي، وتعد موسكو لاعبا رئيسيا في سوق السلاح الافريقي، وبلغت عقود البيع ب1.7مليار دولار أبرمت مع 17دولة إفريقية، كما ارتفعت واردات السلاح الروسي إلى إفريقيا ب 49% كأكبر مصدر للسلاح في إفريقيا. كما دعمت روسيا وجودها في مالي عن طريق الشركة الأمنية "فاغنر" « Wagner »لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، مما دفع الرئيس الفرنسي "ماكرون" في جانفي 2020 إلى التنديد بهذه الممارسات.[39]

د-رفض الحوار مع التنظيمات الإرهابية: رفضت فرنسا فكرة التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، في حين فتحت مالي وبوركينافاسو التفاوض مع قادة بعض التنظيمات مثل: تنظيم قادة جبهة نصرة الإسلام والمسلمين لاسيما مع "أغا غالي" و"أمادو كونا" « Amadou Kona»، وأبدى قادة الحركات الموافقة على الحوار لكن بشروط مسبقة وهو انسحاب القوات الفرنسية.

هـ-التراجع الشعبي لعملية التدخل الفرنسي في مالي :مع انطلاق عملية "برخان" في 2014 ارتفعت وتيرة الرفض الشعبي لهذه العملية في معظم بلدان الساحل وخرجت مظاهرات في كل من مالي وافريقيا الوسطى منددة بالتواجد الفرنسي في مالي، والساحل خاصة بعد عجزها عن توفير الأمن والتصدي للحركات الإرهابية واعتبرتها شعوب هذه المنطقة بأنها قوة احتلال تريد السيطرة على ثروات دول المنطقة، بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك باتهامها بأنها تدعم بعض الحركات بالمال والسلاح من أجل اثارة الفوضى في المنطقة .[40]

و-ضعف التحالف الإقليمي لمحاربة الإرهاب: ستواجه دول الساحل بما فيها دولة مالي تحدي كبير في حال انسحاب القوات الفرنسية خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل ضعف جيوش دول المنطقة وهشاشة الأنظمة السياسية والأمنية التي تتميز بالصراع والانقلابات العسكرية فقد شهدت مالي 03 انقلابات عسكرية منذ2012 بداية التدخل العسكري الفرنسي إلى غاية ماي 2021.

وبهذا فإن نهاية عملية "برخان" لا يعني انتهاء عملية التدخل في مالي، وذكر مصدر برلماني : إن فرنسا ستعمل على خفض عدد قواتها في الساحل، وفي مالي بالتحديد البالغ عددها خمسة آلاف جندي إلى النصف بحلول عام 2023، كما يتوقع غلق بعض قواعدها العسكرية التقليدية التي لم تعد تؤدي أدوارها خاصة مع الوضع الجديد في المنطقة، كما اعتمدت فرنسا في استراتيجيتها على القوات الخاصة الأوروبية (تاكوبا) والتي تقوم بالدعم اللوجستيكي للقوات المالية من تدريب وتسليح وقد وقعت 11دولة أوروبية على هذه الاتفاقية وهي المانيا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا النرويج وهولندا، البرتغال وجمهورية التشيك والسويد وبريطانيا، كما تضم قوات "تاكوبا" 600جندي منها ثلاث مئة فرنسية والباقي أوروبية منتشرين في قاعدتين بمالي .

2. **سيناريو الاستمرار:** هو سناريو استمرار التواجد الفرنسي في مالي وفي منطقة الساحل من خلال دعم عملية "برخان" وهو السناريو الأكثر ترجيحا وهذا انطلاقا من تصريحات "ماكرون" وتأكيده على عدم انسحاب قواته من مالي خلال الفترة المقبلة، وكذلك تصريح رئيس الأركان الفرنسي باستمرار وجود القوات الفرنسية والأوروبية خلال العقد المقبل.

بالإضافة إلى ترويج الإدارة الفرنسية لقوة عملية "برخان" بأنها تشكل أهدافا عدة في مواجهة العمليات الارهابية في المنطقة، كما تشجع هذه العملية بلدان المنطقة على تعزيز مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتقديم مساعدات عسكرية لجيوش المنطقة من أجل التغلب على ضعف قدراتها القتالية، كما أن فرنسا لا تريد أن تخسر نفوذها في غرب إفريقيا والساحل لصالح قوى أخرى، وهي تحرص على تأمين الوصول للموارد الطبيعية والثروات في المنطقة، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى كثفت باريس عملها الديبلوماسي من أجل إقناع أكبر من حلفائها للمشاركة في القوة الأوروبية لتخفيف الأعباء على العملية الفرنسية "برخان"، كما تعمل فرنسا على تغيير الاستراتيجية المتبعة في مالي، وفي دول الساحل وهي الاعتماد على المقاربات الأمنية والعسكرية والانتقال إلى المقاربة التنموية التي تعتبر عاملا محفزا في القضاء على الإرهاب في المنطقة قد يتحقق هذا السيناريو في حالة عدم نجاح فرنسا في إقناع القوة الأوربية لتحل محل عملية " برخان " في مالي وتزايد التنافس الدولي خاصة من طرف روسيا والصين، كما ترغب فرنسا للتصدي لتحركات الدول الأوروبية في مسألة الساحل خاصة من طرف ألمانيا وإيطاليا بالإضافة إلى إدراك فرنسا حجم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وتكلفة خسارتها في حالة الانسحاب منها .

كما دعت دول الساحل لاستمرار عملية التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة خلال انعقاد قمة« Pau » في جانفي2020، إلا أن في المقابل يصعب تحقيق هذا السيناريو في ظل وجود العوامل التالية:

–تزايد الضغوط على القوات الفرنسية في مالي، ومنطقة الساحل من خلال إجبار الرأي العام الفرنسي ماكرون على تنفيذ استراتيجية الانسحاب التدريجي خوفا من زيادة الخسائر البشرية.

– رغبة "ماكرون" الهروب من مستنقع الساحل الذي تكبد فيه خسائر بشرية ومادية كبيرة.

الخاتمة

بالنظر لحصيلة التدخل الفرنسي في مالي، وفي منطقة الساحل فهي حصيلة سلبية، بالرغم من النجاحات النسبية التي حققتها، والتي تمثل في طرد الجماعات الإرهابية من مدن إقليم الشمال والمحافظة على الوحدة الترابية لدولة مالي، إلا أنها شكلت كارثة بالنسبة للشعب المالي الذي هرب خوفا من الحرب والجوع والفقر، كما أنها شكلت خطرا على الأمن القومي لدول الجوار خاصة، الجزائر وبوركينافاسو، وحتى دول غرب إفريقيا التي طردت المجموعات الارهابية من الداخل المالي فانتقلت إلى دول الجوار مما يهدد أمنها واستقرارها، كما أعطت مبرر للجماعات المسلحة من أجل إعادة تنظيم نفسها وشن هجمات على القوات الفرنسية وعلى الدول المتحالفة معها باسم محاربة الاحتلال.

كما تكبدت فرنسا خسائر بشرية ومادية كبيرة ،مما جعل الرئيس الفرنسي "ماكرون" يعلن انسحاب قواته في جويلية 2021، وتعويضها بالقوات الأوروبية والإفريقية خوفا في الوقوع في المستنقع المالي، وأعلن انسحابه رسميا من مالي في القمة الافريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسل يومي 17–18 فيفري 2022 .

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

–تمثل مالي ومنطقة الساحل عموما منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا، وترفض أي منافسة دولية في هذه المنطقة مما جعلها تسرع من عملية التدخل العسكري في مالي.

–تشكل مالي ودول الساحل بيئة حاضنة للجماعات الإرهابية نظرا لشساعة مساحتها وضعف هذه الدول في التحكم وضبط حدودها ،مما جعلها مرتعا للجريمة المنظمة بكل أنواعها ،و أعطى مبرر لفرنسا للتدخل في هذه الدول.

– عملية انسحاب للقوات الفرنسية ستشكل تهديد مباشر لكيان الدولة المالية و منطقة الساحل بكاملها، مما يجعلها لقمة سائغة للجماعات الإرهابية خاصة بعد امتلاكها لأكثر من 30ألف قطعة سلاح كغنيمة حرب من التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011، كما يمكن أن تكون عامل مساعد للاستقرار خاصة في حالة تدخل الاتحاد الإفريقي وتم حل المشكلة المالية داخل أسواره

–ترتبط دوافع التدخلات العسكرية الفرنسية في مالي بصفة خاصة وفي القارة الأفريقية بصفة عامة بتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ومحاولة الوقوف في وجه التنافس الدولي، وليس كما تدعي فرنسا أنها تدعم الديمقراطية والتنمية وتحقيق الاستقرار السياسي.

–من المرجح استمرار التدخل الفرنسي في مالي بالنظر أن فرنسا لا تسمح بخسارة نفوذها في هذه الدولة وفي منطقة الساحل من خلال تأمين المواد الطاقوية والمعدنية خاصة أن نفوذها يمتد إلى غرب أفريقيا وشمالها مما يعني أن خسارة مصالحها في منطقة الساحل، يهدد مصالحها في بقية القارة، لكن التطورات الأخيرة أسفرت على إعلان "ماكرون " انسحاب قواته من مالي في قمة بروكسل وتم تسليم ثلاث قواعد عسكرية للقوات المالية و القوات الأممية أخرها قاعدة "تاسيلت" في الشمال القريبة من الحدود الجزائرية وهذا يوم 13نوفمبر 2021 بعدما تم الانسحاب التدريجي من قاعدتي تومبكتو وكيدال.

–فشل سياسة التدخل الفرنسية في مالي وفي كل المناطق التي تدخلت فيها، نظرا لرفض هذه الشعوب للسياسات الاستعمارية التي تقوم بها فرنسا تجاه شعوب هذه المنطقة.

❖ **التوصيات:** من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي إعادة النظر في الاستراتيجية الفرنسية المتبعة في مالي، وفي منطقة الساحل بصفة عامة، والاعتماد أكثر على المقاربة التنموية والحوار السياسي مع جميع الحركات المتمردة مثل ما هو موضح في النقاط التالية":

✓ نظرا للموقع الاستراتيجي لدولة مالي التي تتوسط دول الساحل على الحكومة المالية فتح حوار شامل مع الحركات الانفصالية ،من أجل إشراكها في العملية السياسية التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي.

✓ التركيز على جانب التنموي خاصة في إقليم الشمال ،الذي يحس سكانه بغياب تام للدولة في هذا الإقليم، وذلك بإعادة توزيع الموراد تشمل كل مناطق البلاد.

✓ على دول الجوار وخاصة الجزائر التنسيق الأمني والعسكري مع دولة مالي، من أجل محاربة الجماعات الإرهابية وجميع أشكال الجريمة المنظمة ودعم الحكومة المركزية.

✓ أما بالنسبة لفرنسا عليها بالانسحاب التدريجي من مالي ،لأن التدخل العسكري الفرنسي لم يستطع تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وأعطى مبرر للجماعات الإرهابية لزيادة نشاطاتها.

✓ على فرنسا الاعتماد على المقاربة التنموية وتشجيع الحكومة المركزية بقروض وخطط تنموية فعالة التي تستطيع الدولة المالية من خلالها من محاربة الفقر والقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تحييد نسبة كبيرة من الشعب المالي من عدم الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

✓ ضرورة تفعيل التعاون الاقليمي لدولة مالي في فضائها الجيو سياسي(منطقة الساحل) في إطار التعاون الأمني و الاقتصادي و السياسي، يمكنه مواجهة التحديات الأمنية مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية وأمن الحدود.

✓ يجب على منظمة "الإكواس" مضاعفة جهودها من أجل تقديم الدعم اللازم لحكومة مالي، من خلال تمويل المشاريع التنموية وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية بين الأطراف المالية، ومن خلال رفع الظلم والتهميش الذي يعاني منه إقليم الشمال، لوقف التدخلات الخارجية خاصة الفرنسية وليس تقديم مساعدات للدولة الفرنسية للخدمة أجندتها السياسية والأمنية في المنطقة.

الهوامش

[1]بن عاشور، عائشة، محمد، بن بوزيان، الأجندة الجزائرية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، المجلد 6، العدد 1، 2012، ص 2.

الحزام أو قوس الأزمات: جاءت هذه التسمية انطلاقا من الصراعات الإثنية التي تعاني منها دول الساحل والفشل الدولاتي في كل من مالي، وليبيا بالإضافة إلى انتشار كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة.

[2] شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص ص 55-67.

[3] سهام سليماني ،"تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،2005)،ص956.

[4]لموسوعة الحرة ويكيبيديا.%D8%A7%D9%84%D9%85ttps://ar.wikipedia.org/wiki/ تم تصفح الموقع يوم : 15جويلية2021

منظمة الإكواس هي منظمة اقتصادية لدول غرب إفر يقيا تضم 15دولة تأسست سنة1975.

[5] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، الصراع في شما لمالي،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8B5%D8%Bتم تصفح الموقع يوم 2021/08/15

[6]بن عائشة محمد ،الديبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي،14جانفي 2015،المرطز العربي الديمقراطي https://democraticac.de/?p=8205، تم التصفح يوم:08أكتوبر 2021.

[7]عاطف، محمود ،عدد سكان دولة مالي....معلومات عديدة عن السكان في جمهورية مالي،15سبتمبر2019، https://almalomat.com/154417/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-

% -%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86% /تم التصفح يوم 20جوان 2021.

[8]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2013،ص6
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx تم تصفح الموقع يوم:10أوت 2021.

[9] ساعو، حورية، غربي، محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد 08،2017، ص 249.

[10]فرقاني، فتيحة، أثير-التعدّد-الإثني-في-الاستقرار-السياسي-والأمني-في-شمال-إفريقيا-دراسة-حالة-الطوارق-في-مالي-إثر-الحرب-الليبية ،مجلة الرؤية التركية، 01دسبتمبر2015، https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries، تم التصفح يوم 15 جوان 2021.

[11]مادي، إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي منذ 2012، دورية آفاق إفريقية، العدد 36، 2012،ص 01

[12]الموسوعة الحرة ويكبيديا، من الغابون إلى مالي: تاريخ التدخل الفرنسي في مالي.،24جانفي 2013، https://ar.wikinews.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%D9%84تم التصفح يوم:28أوت 2021

[13] بوبوش، محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج، الأردن، ط2 ،2018 ص179.

[14] -المركز العربي للدراسات السياسية، مرجع سابق، ص6

[15] دبش، مرجع سابق، ص 183.

[16] مادي، مرجع سابق، ص ص22. 23

[17]المرجع نفسه.

[18] مركز الجزيرة للدراسات، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، 14فيفري2013 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.htmlتم التصفح يوم :17جوان 2021.

[19]دبش، اسماعيل، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، دار هومة، الجزائر، ص 188.

[20] المرجع نفسه.

[21] مدوني، مرجع سابق، ص 136.

[22]مدوني، مرجع سابق، ص ص 136،133.

[23]غضبان، مرجع سابق، ص 63.

[24] بوبوش مرجع سابق، ص ص، 151-152.

[25] ساعو، غربي، مرجع سابق، ص 252.

[26]Francafrique -فرنسا -إفريقيا : هي سياسة فرنسية جاء بها 'جاك فوكار ' كما يعرف في كتب التاريخ الفرنسية باسم سيد إفريقيا في الإليزيه فقد فرضت باريس هذه الاستراتيجية على الدول الإفريقية التي استعمرتها سابقا والتي اعتبرتها النخبة الإفريقية : بأنها استراتيجية مصغرة لاستغلال الدول الإفريقية.
مزارة، زهيرة، ميلود، عامر حاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل بين القطيعة والاستمرارية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد18،ص 260.

[27]المرجع نفسه.

[28] ساعو، غربي، مرجع سابق، ص 252.

[29]المركز العربي للدراسات، مرجع سابق، ص 9.

[30] ولد أدا، محمد عبد الله، الوضع الأمني في الساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي، مركز الجزيرة للدراسات 23فيفري2014، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html تم تفصح الموقع يوم :22جوان 2021

[31]دبش، مرجع سابق، ص 193

[32] زقاغ، عادل، منصوري، سفيان، أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، ص64.

[33]بن صخري، نجية، بن زحاف، فيصل، تأثير التدخل الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي، مجلة القانون والتنمية، المجلد التاسع، العدد1، 2021، ص ص 222-223.

[34] -المركز العربي للأبحاث، مرجع سابق، ص10.

[35]دبش، مرجع سابق، 184.

[36]بوبوش، مرجع سابق، ص 174.

[37]عسكر، أحمد، معضلة النفوذ الفرنسي في الساحل : التحديات والمستقبل، مركز الإمارات للسياسات، 2021، https://epc.ae/ar/topic/mudilat-alnufudh-alfaransi-fi-al-sahel-walsahra-altahadiyat-walmustaqbal، تاريخ التصفح يوم15:-08-2021.

[38]على، السيد، مستنقع فرنسا في مالي، الحرب الخاسرة ،03فيفري 2021، يومية البناء، https://www.al-binaa.com/archives/286955، تم التصفح يوم:09/12 2021.

[39]عسكر، أحمد، دوافع التنافس الروسي الفرنسي على منطقة الساحل والصحراء، 08أفريل 2021، https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx، تم التصفح يوم: 19سبتمبر 2021.

[40]بن عنتر، عبد النور، التدخل الفرنسي في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html تم التصفح يوم: 25 سبتمبر 2021.